

Distr.: General
28 June 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد ويسون (أنتيغوا وبربودا)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

تنظيم الأعمال

طلبات الاستماع

المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار

مسألة إيفاد بعثات زائرة وبعثات خاصة إلى الأقاليم

مسألة جبل طارق

الاستماع إلى ممثلي الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي

مسألة الصحراء الغربية

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



الرجاء إعادة استعمال الورق

18-09492X (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ٤٠:١٠.

إقرار جدول الأعمال

١ - أُقرَّ جدول الأعمال.

تنظيم الأعمال (A/AC.109/2018/L.2)

٢ - الرئيس: وجه الانتباه إلى برنامج العمل وتنظيم الأعمال (A/AC.109/2018/L.2) وإلى الصيغة المستكملة التي تم تميمها. واعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على برنامج العمل والجدول الزمني المؤقتين للجنة للعام الحالي، على أساس أنه يمكن تنقيحهما بعد ذلك، عند الاقتضاء.

٣ - تقرّر ذلك.

٤ - ودكر اللجنة بأن وفود الأرجنتين وإسبانيا وأوروغواي وبنغلاديش وتركيا والجزائر ولبنان والمغرب وموزامبيق أبدت رغبتها في المشاركة في أعمال اللجنة بصفة مراقب. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت وفود البحرين والبرازيل وبليز والجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا وزمبابوي وغابون وغينيا وليبيريا والمملكة العربية السعودية وناميبيا وهندوراس المشاركة بصفة مراقب.

طلبات الاستماع (المذكرات ١٨/٠١، و ١٨/٠٢، و ١٨/٠٣، و ١٨/٠٤، و ١٨/٠٥، و ١٨/٠٦، و ١٨/٠٧، و ١٨/٠٨، و ١٨/٠٩)

٥ - الرئيس: وجه الانتباه إلى المذكرات ١٨/٠١، و ١٨/٠٢، و ١٨/٠٣، و ١٨/٠٤، و ١٨/٠٥، و ١٨/٠٦، و ١٨/٠٧، و ١٨/٠٨، و ١٨/٠٩ المتعلقة بالقرار المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧ الذي اتخذته اللجنة الخاصة بشأن بورتوريكو وبشأن مسائل جزر فوكلاند (مالفيناس)، وبولينيزيا الفرنسية، وجبل طارق، وغوام، وكاليدونيا الجديدة، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، والصحراء الغربية.

٦ - وقال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الاستجابة لطلبات الاستماع.

٧ - تقرّر ذلك.

المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/73/64) و (A/AC.109/2018/L.3).

٨ - الرئيس: وجه الانتباه إلى تقرير الأمين العام عن إحالة المعلومات من الدول القائمة بالإدارة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة (A/73/64).

٩ - السيدة رودريغيس كامينخو (كوبا): قالت إن اللجنة تسترشد بالمعلومات المقدمة من الدول القائمة بالإدارة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة فيما تتخذه من قرارات، وتسترشد بالتالي كذلك بقرارات وحدة إنهاء الاستعمار التابعة لإدارة الشؤون السياسية، فيما يتعلق بالحالة في كل إقليم على حدة. ومن ثم، يجب أن تكون تلك المعلومات دقيقة وراهنه وتعكس الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والتطورات السياسية والدستورية في كل إقليم. ووفقا لتقرير الأمين العام (A/73/64)، فإن بعض الدول لم تقدم المعلومات المطلوبة في عام ٢٠١٧. ومن شأن اللجنة أن تستفيد كثيرا في أعمالها من المشاركة النشطة للدول القائمة بالإدارة في اجتماعاتها ومن حضورها المنتظم في الحلقات الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وأشارت إلى أن تقدم الدول القائمة بالإدارة للمعلومات بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) هو شرط والتزام ينبغي الوفاء بهما.

١٠ - الرئيس: وجه الانتباه إلى مشروع القرار المتعلق بالمعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/AC.109/2018/L.3).

مشروع القرار A/AC.109/2018/L.3

١١ - اعتمد مشروع القرار A/AC.109/2018/L.3.

نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار (A/AC.109/2018/18) و (A/AC.109/2018/L.4)

١٢ - السيدة برون (إدارة شؤون الإعلام): قالت، في معرض تقديمها لتقرير الأمين العام عن نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار خلال الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٧ إلى آذار/مارس ٢٠١٨ (A/AC.109/2018/18) إن الإدارة أصدرت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ٣٠ نشرة صحفية باللغتين الإنكليزية والفرنسية، تغطي الاجتماعات والبيانات وجلسات الاستماع المتصلة بما تقوم به الأمم

الاستعمار التابعة لإدارة الشؤون السياسية من أجل تسليط الضوء على عمل اللجنة الخاصة وتعزيز الحاجة إلى التنفيذ الفوري والكامل لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

١٧ - السيدة أمبيل (وحدة إنهاء الاستعمار، إدارة الشؤون السياسية): قالت إن وحدة إنهاء الاستعمار عملت بانتظام، بالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام، على تحديث الموقع الشبكي للأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار من أجل أن تسلط الضوء على أنشطة اللجنة الخاصة، فضلاً عن مداولات اللجنة الرابعة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة. وقد أعدت وحدة إنهاء الاستعمار وقرارات عمل الأمانة العامة السنوية بشأن كل واحد من الأقاليم السبعة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي على أساس المعلومات التي أرسلتها الدول القائمة بالإدارة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، مُستكملةً بمعلومات أخرى ذات صلة من مصادر رسمية. وخلال الربع الأول من عام ٢٠١٨، نُشرت جميع وقرارات العمل والتقرير المتعلق بمقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧ بشأن بورتوريكو الذي أعده مقرر اللجنة الخاصة (A/AC.109/2018/L.13) على الموقع الشبكي للأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار عند إصدارها.

١٨ - وتماشياً مع الولاية الممنوحة من الجمعية العامة لوحدة إنهاء الاستعمار، ولا سيما في قرارها ١١٠/٧٢، تعمل الوحدة على تنفيذ مشروع رئيسي لتجديد الموقع الشبكي الحالي لجعله أكثر كفاءة، وأيسر استخداماً، وأكثر حداثة. ويشمل المشروع، الممول من موارد خارجة عن الميزانية، نقل المحتوى الحالي من لغة التمييز الترابية (HTML) إلى نظام إدارة المحتوى، وتوسيع المحتوى، وترجمة المحتوى المنقح إلى جميع اللغات الرسمية الست. والمعتزم هو إنجاز المشروع في الشهر المقبل، على الرغم من أن تنفيذه بالكامل يتوقف على توافر الموارد.

١٩ - وختمت قائلة إن إدارة الشؤون السياسية ملتزمة بمواصلة عملها على تنفيذ الولاية المتعلقة بنشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار بالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام وغيرها من الشركاء المعنيين.

٢٠ - السيدة رودريغيس كامينجو (كوبا): قالت إن ٥٨ سنة مرّت على اعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، ومع ذلك لا يزال يوجد ١٧ إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي وأقاليم أخرى غير مصنفة تحت هذه الفئة، كما هو الحال في بورتوريكو. ولذلك ينبغي لإدارة شؤون الإعلام أن توسع نطاق جهودها لكفالة نشر المعلومات المتعلقة بإنهاء الاستعمار على أوسع

المتحدة لإنهاء الاستعمار، بما في ذلك ما تقوم به اللجنة الرابعة واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار. وقد أوفدت الإدارة موظفاً صحفياً لتغطية الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي في كينغستون، سانت فنسنت وجزر غرينادين، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧، والحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ في سان جورج، غرينادا، في الفترة من ٩ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠١٨.

١٣ - وذكرت أن الإدارة واصلت تحديث وتعهد الموقع الشبكي للأمم المتحدة عن أنشطة إنهاء الاستعمار باللغات الرسمية الست، واستخدمت الصفحة الشبكية "فضايا عالمية" على الموقع الشبكي للأمم المتحدة وكذا حسابات وسائط التواصل الاجتماعي التابعة للإدارة من أجل تسليط الضوء على الأنشطة والمسائل المتصلة بإنهاء الاستعمار. وخلال عام ٢٠١٧، زار أكثر من ١٩٥٠٠٠ مستخدم الموقع الشبكي لإنهاء الاستعمار، أي بزيادة بلغت ٣٦,٥ في المائة عن العام السابق، وسجل الموقع أكثر من ٣٦٦ ٠٠٠ حصة تفاعلية، بزيادة بلغت ١٠٦ في المائة عن العام السابق. وقدمت عملية أنباء الأمم المتحدة المتعددة الوسائط التي تصدرها الإدارة باللغات الرسمية الست، بالإضافة إلى اللغتين البرتغالية والسواحيلية، تغطيةً إخبارية وتغطيةً للأنشطة والمناسبات والمسائل المتعلقة بإنهاء الاستعمار والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

١٤ - وما فتئ مرشدو الجولات التابعين للإدارة يشملون مسألة إنهاء الاستعمار في إحاطاتهم في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، حيث شارك، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكثر من ٢٤٥ ٠٠٠ زائر في جولات مصحوبة بمرشدين. ونشرت خدمات الزوار في مكاتب الأمم المتحدة في جنيف ونيروبي وفيينا مواد إعلامية وقدمت إحاطات بشأن إنهاء الاستعمار في إطار برنامج الجولات المصحوبة، حيث وصلت إلى ما مجموعه ٢٠٠ ١٦٢ زائر.

١٥ - ونشرت مكتبة داغ همرشولد دليلين جديدين لإجراء البحوث يتعلقان بإنهاء الاستعمار وواصلت، من خلال برنامجها للرقمنة بأثر رجعي، رقمنة وثائق الأمم المتحدة الهامة وإتاحتها من خلال نظام الوثائق الرسمية (ODS) ومكتبة الأمم المتحدة الرقمية (UNDL). ونظمت الشبكة العالمية لمراكز الأمم المتحدة للإعلام أنشطة للتوعية بعمل المنظمة بشأن المسائل المتصلة بإنهاء الاستعمار.

١٦ - وواصلت الإدارة جهودها الرامية إلى نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار وتعزيز أهداف العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار الجاري حالياً. وعملت على نحو وثيق مع وحدة إنهاء

السياسية من أجل الماضي قدما في تنفيذ خطة إنهاء الاستعمار في الأمم المتحدة. وقد كانت الحلقات الدراسية الإقليمية بمثابة منتديات هامة لإجراء مناقشات بشأن التطورات في الأقاليم السبعة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومكنت اللجنة من إجراء تقييم دقيق ومتوازن وشامل للحالة الخاصة في كل إقليم من تلك الأقاليم. وينبغي لنتائج الحلقات الدراسية أن تشكل جزءا لا يتجزأ من عمل اللجنة وتقريرها. وعلى الرغم من التحديات المالية التي تواجهها اللجنة، ينبغي إيجاد طريقة لكفالة تنفيذ تلك العملية الهامة.

٢٥ - وأعرب عن تقدير وفد بلده للجهود التي تبذلها إدارة شؤون الإعلام لنشر معلومات عن إنهاء الاستعمار وتقدم معلومات محدثة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ورحب الوفد بمشروع تحديد موقع الأمم المتحدة الشبكي لإنهاء الاستعمار وشجع على مواصلة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمل اللجنة. وأشار إلى أن عمل اللجنة، بما في ذلك الحلقات الدراسية الإقليمية، ينبغي أن يُنشر بجميع اللغات الرسمية.

٢٦ - الرئيس: وجّه الانتباه إلى مشروع القرار المتعلق بنشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار (A/AC.109/2018/L.4).

مشروع القرار A/AC.109/2018/L.4

٢٧ - اعتمد مشروع القرار A/AC.109/2018/L.4.

مسألة إيفاد بعثات زائرة وبعثات خاصة إلى الأقاليم
(A/AC.109/2018/L.5)

٢٨ - الرئيس: وجّه الانتباه إلى مشروع القرار المتعلق بمسألة إيفاد بعثات زائرة وبعثات خاصة إلى الأقاليم (A/AC.109/2018/L.5) والتنقيحات التي أُدخلت عليه.

مشروع القرار A/AC.109/2018/L.5

٢٩ - اعتمد مشروع القرار A/AC.109/2018/L.5.

مسألة جبل طارق (A/AC.109/2018/8)

٣٠ - الرئيس: وجّه الاهتمام إلى ورقة العمل التي أعدها الأمانة العامة بشأن مسألة جبل طارق (A/AC.109/2018/8). وأبلغ اللجنة أن وفد إسبانيا أشار إلى رغبته في المشاركة في نظر اللجنة في البند.

الاستماع إلى ممثلي الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي

نطاق ممكن، باستخدام جميع وسائط الإعلام المتاحة، وإبلاغ شعوب تلك الأقاليم بالخيارات المتاحة لها لتقرير المصير والتوعية بأهمية الدعم الدولي لعملية إنهاء الاستعمار. وإذ أشارت إلى قرار الجمعية العامة ١١٠/٧٢، أعربت عن أمل وفد بلدها في استمرار الجهود الرامية إلى زيادة تعزيز المعلومات المقدمة على موقع الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار حتى وإن كان إصلاح الأمم المتحدة سيكون له تأثير في مجال الاتصالات العالمية.

٢١ - وأعربت عن سرور وفد بلدها لأن زوار الموقع الشبكي لإنهاء الاستعمار زادوا بنسبة ٣٦,٥ في المائة في عام ٢٠١٧، ولأحظت مع الارتياح أن اللغة الإسبانية تجاوزت اللغات الرسمية الخمس الأخرى من حيث عدد الجلسات، والمستخدمين، وعدد المشاهدات، وعدد الصفحات في كل جلسة. وأشارت أيضا إلى العمل الدؤوب لمكتبة داغ همرشولد وبرنامجهما للرقمنة بأثر رجعي، الذي حسن الوصول إلى المعلومات، وإلى العمل المضطلع به في مجال المنشورات وفي مراكز الأمم المتحدة للإعلام.

٢٢ - وأضافت أنه يتعين أن تعمل الإدارة على نحو أكثر انتظاما لنشر أعمال اللجنة، مما يساهم في زيادة الوعي وتعزيز المشاركة الاجتماعية في عملية إنهاء الاستعمار. وينبغي لها أيضا أن تنشر المحتوى على الموقع الشبكي لإنهاء الاستعمار بجميع اللغات الرسمية وتحديثه من أجل تفاعلي اتباع نهج لغوي غير متوازن إزاء إنهاء الاستعمار. وينبغي أن تكون هذه المعلومات ذات جودة رفيعة ودقيقة من حيث التوقيت، بما يوصل إلى الارتقاء بعملية صنع القرارات، وإلى فهم أفضل لعملية إنهاء الاستعمار. كما ينبغي أن تُنشر في الوقت الحقيقي وبشكل استباقي.

٢٣ - السيدة بن حبوش (المراقبة عن الجزائر): قالت إن وفد بلدها أعد بيانا بشأن المسألة الهامة المتعلقة بنشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار. ومع ذلك، ونظرا للقائمة الطويلة من البنود المدرجة في جدول الأعمال، سيقدم الوفد البيان إلى رئيس اللجنة من أجل تعميمه على جميع الدول الأعضاء والأمانة العامة لينشر في بوابة الخدمات الموفرة للورق. وختمت بالقول إن الجزائر تتطلع إلى العمل مع إدارة شؤون الإعلام وإدارة الشؤون السياسية بشأن المسائل التي أثّرت في البيان.

٢٤ - السيد حبيب (إندونيسيا): قال إنه بالنظر إلى أن العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار سينتهي في أقل من سنتين، فإن هناك حاجة إلى المشاركة البناءة، والجهود المتواصلة، والإرادة

٣٥ - واستطرد قائلاً إن جبل طارق لا يزال ملتزماً بالتزاماً قوياً بالمنتدى الثلاثي للحوار بشأن جبل طارق وبالوفاء بالتزاماته بموجب الاتفاقات المبرمة في قرطبة، إسبانيا، في عام ٢٠٠٦، ولا سيما في ما يتعلق بمطار جبل طارق. وقال إنه على الرغم من أن جبل طارق والمملكة المتحدة امتثالا امتثالاً تاماً لتلك الالتزامات، بما في ذلك من خلال دفع أكثر من ١٠٠ مليون جنيه استرليني من أجل بناء مطار جديد والأشغال ذات الصلة به، لم تمثل حكومة إسبانيا لالتزاماتها بموجب الاتفاقات المذكورة منذ انتخاب الحزب الشعبي في ٢٠١١. وأضاف أن جبل طارق على ثقة أن الحكومة الإسبانية الجديدة ستعيد النظر في موقف عدم الامتثال هذا فضلاً عن الافتراءات ضد جبل طارق. وأشار إلى أن جبل طارق مستعد لإبرام المزيد من الاتفاقات، بما في ذلك تلك التي تسمح بإعمال الشفافية المالية التامة ودون عوائق للأشخاص والشركات، وحماية البيئة، وتعميق التعاون بين أجهزة الشرطة والتعاون القضائي. وختم بالقول إنه على الرغم من أن جبل طارق لن يكون إسبانياً أبداً، فإنه يرغب في بناء علاقة تعاون قوية وإيجابية مع إسبانيا.

٣٦ - انسحب السيد بيكاردو.

٣٧ - السيدة بيدروس كارييرو (المراقبة عن إسبانيا): قالت إن المملكة المتحدة احتلت جبل طارق في عام ١٧٠٤، وطردت السكان الأصليين. وأعادت الإسكان في الإقليم على نحو مصطنع، ثم وسعت نطاق قبضتها عن طريق الاستيلاء بطريق غير قانوني على أراضٍ ومياه لم يُتنازل عنها في عام ١٧١٣ بموجب معاهدة أوترخت. وأضافت قائلة إن الأمم المتحدة أقرت مراراً بأن الحالة الاستعمارية في جبل طارق تقوّض السلامة الإقليمية لإسبانيا. ولذلك يجب أن يتضمن الحل النهائي إعادة الأراضي المتنازل عنها بموجب تلك المعاهدة، ثم احتلتها المملكة المتحدة لاحقاً احتلالاً غير قانوني.

٣٨ - وتابعت كلامها قائلة إن مسألة جبل طارق تندرج في إطار مسائل إنهاء الاستعمار، وليست نزاعاً إقليمياً أو حدودياً. وقد ظلت الجمعية العامة، على مدى ٥٠ عاماً، تدعو الدولة القائمة بالإدارة وإسبانيا إلى الدخول في مفاوضات ثنائية من أجل التوصل إلى حل نهائي، وفقاً لعملية بروكسل، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، والاستنتاجات التي خلصت إليها الحلقات الدراسية الإقليمية. وعلاوة على ذلك، فقد ندد قرار الجمعية العامة ٢٣٥٣ (د-٢٢) بالاستفتاء الذي أجرته الدولة القائمة بالإدارة في عام ١٩٦٧.

٣١ - بناءً على دعوة الرئيس، اتخذ السيد بيكاردو (الوزير الأول، جبل طارق) مكاناً على طاولة اللجنة.

٣٢ - السيد بيكاردو (رئيس الوزراء، جبل طارق): قال إن جبل طارق عانى، على مدى السنوات السبع السابقة، من بعض أسوأ الجزاءات والقيود الاقتصادية التي تفرضها إسبانيا منذ فتح الحدود البرية عام ١٩٨٢. وفي فترة تولي حزب الشعب الإسباني للسلطة، تعرض سكان جبل طارق لحملة من الازدراء كان هدفها هدم العلاقات الممتازة القائمة بين شعبي البلدين.

٣٣ - وقال إن حق شعب جبل طارق في تقرير مستقبله السياسي الخاص به مكرس في ميثاق الأمم المتحدة وفي قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ٦٣٧ (د-٧). وأضاف أن محاولة إسبانيا نحت استثناءً خاصاً بها من قاعدة تقرير المصير في حالة جبل طارق لا يخدم مصلحتها الذاتية فحسب، بل إنه غير مقنع من الناحية القانونية أيضاً. وذكر أن جبل طارق يطمح إلى إنهاء استعمارها بما يتوافق مع إرادة شعبه المعرب عنها بحرية. في عام ٢٠٠٦، صوت الشعب لاعتماد دستور جعل من جبل طارق إقليماً متمتعاً بالحكم الذاتي تمتعاً تاماً باستثناء ما يتعلق بمجال الدفاع والعلاقات الخارجية. ولم يتلق جبل طارق بعد أي تعليقات من اللجنة بشأن أثر ذلك الاستفتاء. ويلتمس جبل طارق، على وجه الخصوص، توجيهات من اللجنة بشأن ما إذا كان قد بلغ أقصى مستوى ممكن من الحكم الذاتي دون الاستقلال.

٣٤ - وأكد على أن اللجنة ينبغي أن تزور جبل طارق وتطلع على تعاونها مع المنطقة المحاورة، والذي يُيسر بفضل تغيّر الخطاب المتعلق بجبل طارق عقب تولي وزير الخارجية الإسباني الجديد لمهامه. ولجبل طارق الثقة بأن التغيير السياسي قد يسمح بازدهار هذا التعاون. ومنذ أن بدأت المملكة المتحدة التفاوض على انسحابها من الاتحاد الأوروبي، ما فتئ جبل طارق يستكشف، في المناقشات مع المسؤولين الإسبان، سبل مواصلة التعاون في المستقبل. وأكد أن حكومة جبل طارق على استعداد للعمل على إيجاد حلول للتصدي لعواقب مغادرته غير الطوعية للاتحاد الأوروبي، لا سيما من أجل حماية الحق في حرية التنقل من وإلى جبل طارق لجميع المواطنين، بما في ذلك العمال العابرون للحدود. وهناك حوالي ١٣ ٥٠٠ شخص يعيشون في إسبانيا ويعملون في جبل طارق، كما أن جبل طارق هو ثاني أكبر رب عمل في إقليم الأندلس ويسهم بنسبة ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة كامبو جبل طارق.

الاستعمارية. ومن غير المقبول أن ٣٠ عاما لم تكن كافية لإكمال عملية إنهاء الاستعمار.

٤٥ - وتابع قائلا إن الصحراء الغربية وفلسطين وبورتوريكو حالات واضحة للحاجة التي لا غنى عنها لتقرير المصير. وقال إن تلك الحالات وجميع العمليات الأخرى، بما في ذلك الحالات الواضحة للسلامة الإقليمية، هي مسؤولية المجتمع الدولي الذي ينبغي له حلها باستخدام الصكوك والإعلانات القائمة. واستطرد قائلا إن وفد بلده يعترف بالعمل الهام الذي يضطلع به المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، الذي تُعزز الجهود الجبارة التي يبذلها عمل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء) - التي يشير اسمها المختصر، وهذا ما لا ينبغي نسيانه، إلى استفتاء على وجه التحديد.

٤٦ - السيد موتيتو (تيمور - ليشتي): قال إنه ينبغي للجنة أن تكتف عملها من أجل تحقيق أهداف العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار وأن ترسم خطة لإيفاد بعثات زائرة إلى الأقاليم السبعة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية. وقال إن وفد بلده يبحث الدول القائمة بالإدارة على أن تتعاون بشكل كامل في إعداد الخطط لإنهاء الاستعمار في تلك الأقاليم على أساس كل حالة على حدة، وفي تيسير عمل البعثات الزائرة.

٤٧ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالاستفتاء الذي سيُجرى في كاليدونيا الجديدة في ٢٠١٨ وشدد على أنه ينبغي أن يكون شفافا وحرا ونزيها. ويتطلع إلى تقرير البعثة الزائرة إلى كاليدونيا الجديدة، التي جرت في آذار/مارس ٢٠١٨.

٤٨ - وتابع قائلا إن تيمور - ليشتي تدعم جبهة البوليساريو دعما تاما باعتبارها الممثل الشرعي لشعب الصحراء الغربية وفقا لقرارات الجمعية العامة ٣٧/٣٤ و ١٩/٣٥، وهي ملتزمة بتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، الذي ينص على الحق الأساسي لجميع الشعوب في تقرير المصير. وقال إن بلده يعترف بسيادة الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية. وذكر أن بلده أقام علاقات دبلوماسية مع الشعب الصحراوي بعد استعادة استقلاله في ٢٠٠٢ وقام بمنح الوضع الدبلوماسي الكامل لسفارة الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في ديلي.

٤٩ - السيد ميرو (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إنه يجب السماح لشعوب الأقاليم السبعة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي

٣٩ - وأردفت قائلة إن إسبانيا توجه الدعوة عاماً بعد عام إلى المملكة المتحدة للدخول في مفاوضات لإنهاء الوضع الاستعماري، مع مراعاة مصالح سكان الإقليم. وقالت إنها تظل منفتحة على الحوار، وعلى السيادة المشتركة على جبل طارق، ريثما يتم التوصل إلى حل نهائي وفقاً لقرارات الجمعية العامة.

٤٠ - واسترسلت قائلة إن الحل الوحيد لمسألة جبل طارق هو إنهاء الاستعمار عن طريق التفاوض بين إسبانيا والمملكة المتحدة بموجب الشروط التي حددتها الأمم المتحدة. وتولي إسبانيا أهمية كبيرة لأعمال اللجنة وضرورة احترام إجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بإنهاء الاستعمار. وقالت إن إسبانيا على ثقة من أن اللجنة لن ترفع من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أي إقليم من الأقاليم التي لم ينته استعمارها وفقا لمعاييرها الخاصة، وأن الخطوات الضرورية ستأخذ تحت توجيهاتها لإنهاء استعمار جبل طارق.

٤١ - الرئيس: اقترح أن تواصل اللجنة، وفقا لأساليب عملها المتبعة، نظرها في مسألة جبل طارق في جلستها المقبلة، وذلك رهنا بأي توجيهات قد تود الجمعية العامة إصدارها في دورتها الثالثة والسبعين. ولتيسير النظر في هذا البند في اللجنة الرابعة، يجب إحالة جميع الوثائق ذات الصلة إلى الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة.

٤٢ - تقرر ذلك.

مسألة الصحراء الغربية (A/AC.109/2018/17)

٤٣ - الرئيس: وجه الانتباه إلى ورقة العمل التي أعدها الأمانة العامة بشأن مسألة الصحراء الغربية (A/AC.109/2018/17).

٤٤ - السيد موريوخون بازمينيو (إكوادور): قال إن مخلفات الاستعمار تعوق التعاون الاقتصادي الدولي، والتنمية الثقافية، وتحقيق السلام العالمي. وعلى الرغم من أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لديها كل ما يلزم من أدوات للعمل من أجل استقلال الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية، على أساس كل حالة على حدة مع مراعاة مبادئ السلامة الإقليمية وتقرير المصير، يجب على الدول القائمة بالإدارة أن تبدي الإرادة السياسية اللازمة. وبما أن العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار سينتهي في ٢٠٢٠، فلا بد من تركيز المفاوضات على تحقيق الاستقلال للأقاليم المتبقية. وفي هذا الصدد، ينبغي إعادة النظر في قائمة تلك الأقاليم لتعكس الأسماء الحقيقية لتلك الأراضي، ومن ثم تحريرها من أغلال الحالة

تحقيق حل تفاوضي يقبل به الطرفان للنزاع الإقليمي في الصحراء بمشاركة كاملة من الطرفين والدول المجاورة. وفي هذا الصدد، ترحب باعتماد قرار مجلس الأمن ٢٤١٤ (٢٠١٨)، الذي يدعو إلى إيجاد حل سياسي واقعي وعملي ودائم لمسألة الصحراء الغربية على أساس التوافق. وأضافت أن وفد بلدها يؤيد تأييدا تاما مبادرة الحكم الذاتي الجدية والصادقة التي قدمها المغرب في عام ٢٠٠٧، بما يتيح لشعب منطقة الصحراء التمتع بكامل حقوقه، بما في ذلك الحق في تقرير المصير. وختمت بالقول إن من شأن حل النزاع الإقليمي أن يساعد على تعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة، التي تواجه حاليا تهديدات أمنية تتمثل في الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية والأشكال المختلفة للاتجار بالبشر.

٥٥ - السيدة ماكغواير (غرينادا): قالت إن غرينادا تدعم العملية السياسية التي أقرها مجلس الأمن والتي تهدف إلى التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين للنزاع في الصحراء الغربية وذلك بحسن النية، مع مساهمة كاملة من الطرفين والدول المجاورة. وفي هذا الصدد، قالت إن وفد بلدها يرحب بمبادرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب في ٢٠٠٧، وهي تمثل اقتراحا جادا ذا مصداقية لإنهاء النزاع، وأثنت على الجهود الإنمائية في الصحراء الغربية، التي شملت قطاعات مختلفة وسعت إلى توفير الخدمات والفرص والعمل المأجور لأهل المنطقة. وأضافت أن وفد بلدها يؤيد اعتماد قرار مجلس الأمن ٢٤١٤ (٢٠١٨) وإعادة تنشيط العملية السياسية بهدف التوصل إلى حل دائم على أساس التسوية. وأشارت إلى أن تسجيل اللاجئين في مخيمات تندوف أمر بالغ الأهمية لكفالة حماية حقوق الإنسان للاجئين.

٥٦ - السيد ساروفا (بابوا غينيا الجديدة): قال إنه من المؤسف أنه لم يرد أي ذكر لقرار مجلس الأمن ٢٤١٤ (٢٠١٨) في ورقة العمل A/AC.109/2018/17 وأن وفد بلده يشدد على ضرورة أخذ أحدث القرارات بشأن الصحراء الغربية في الاعتبار دائما عند إعداد وثائق هامة.

٥٧ - وقال إن وفد بلده يؤيد تأييدا تاما جهود الأمين العام ومبعوثه الخاص الرامية إلى إيجاد حل سياسي دائم ومقبول من الطرفين لمسألة الصحراء الغربية. وفي هذا الصدد، يرحب الوفد باعتماد قرار مجلس الأمن ٢٤١٤ (٢٠١٨)، الذي يشدد على الحاجة إلى إيجاد حل سياسي واقعي وعملي ودائم لمسألة الصحراء الغربية على أساس التسوية. وأشاد الوفد بالمغرب على ما يبذله من جهود جادة وعملية في تعزيز التنمية في الإقليم من خلال الاستثمار وخلق فرص العمل.

المتبقية التي تعيش تحت الحكم الاستعماري بممارسة حقها في تقرير المصير، بما في ذلك الاستقلال، وفقا لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بإنهاء الاستعمار.

٥٠ - وذكر أن مسألة الصحراء الغربية اتخذت بعدا جديدا، بعدما انضم المغرب إلى الاتحاد الأفريقي بوصفه دولة عضوا، الشيء الذي أوجد فرصة جديدة لمشاركة تلك المنظمة مشاركة كاملة في المفاوضات. وقال إن وفد بلده يؤيد إعادة تنشيط الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل دائم ومقبول لجميع الأطراف الرئيسية، وفقا لما يتصل بالموضوع من قرارات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

٥١ - السيد برو (كوت ديفوار): قال إنه لا يمكن القضاء على الاستعمار دون مشاركة وحسن نية جميع أصحاب المصلحة. وقال إن وفد بلده يرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتحقيق تقدم سياسي واقتصادي واجتماعي في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وشدد على أنه ينبغي معالجة الحالة في كل إقليم من الأقاليم على أساس كل حالة على حدة.

٥٢ - وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، قال إن وفد بلده يقدر الجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي للتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم للنزاع، ويرحب بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بموجب قرار مجلس الأمن ٢٤١٤ (٢٠١٨)، التي تتيح طريقا ملموسا للخروج من المأزق الحالي عن طريق التفاوض. وتابع قائلا إن البعثة تؤدي دورا هاما في إنفاذ وقف إطلاق النار والاتفاقات العسكرية، فضلا عن حياد المنطقة العازلة. غير أن الأطراف المعنية يجب أن تتخذ خطوات ملموسة لحل النزاع. وذكر أن وفد بلده يكرر تأييده للمغرب، الذي يسعى إلى منح درجة كبيرة من الحكم الذاتي لمنطقة الصحراء. وأكد على ضرورة عقد جولة خامسة من المفاوضات بشأن هذه المسألة تحت رعاية الأمم المتحدة.

٥٣ - واسترسل قائلا إن الإرادة المتجددة لمجلس الأمن للتوصل إلى حل سياسي دائم للنزاع يتجلى في الدعوة التي وجهها إلى الدول المجاورة للتعاون مع الأطراف المعنية، مع أخذ المصالح العامة لسكان المنطقة في الاعتبار. ومن شأن هذا النهج أن يزيد من تعزيز التعاون الوثيق بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي، مع تشجيع المزيد من الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة.

٥٤ - السيدة بانيس - روبرتس (دومينيكا): أعربت عن تأييد دومينيكا التام للعملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة الرامية إلى

إيجاد حل سياسي يؤدي إلى تقرير الشعب الصحراوي لمصيره وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) والقرارات الأخرى ذات الصلة. وأضاف أن جولات المفاوضات الأربع التي عقدت برعاية الأمين العام تشكل جهودا قيمة وينبغي أن تُستكمل أكثر بإجراء استفتاء، بهدف التوصل إلى حل عادل ودائم لمسألة الصحراء الغربية، على النحو المبين في قرار مجلس الأمن ٦٩٠ (١٩٩١).

٦٣ - واسترسل قائلا إنه يجب على المجتمع الدولي العمل معا من أجل تحسين الحالة الإنسانية للشعب الصحراوي، بما يشمل المشردين والأسر المنفصلة. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول أن تكف عن أي نشاط اقتصادي في الإقليم يضر بمصالح سكانه، عملا بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وينبغي للجنة أن تذكر الطرفين بمسؤوليتهما في العمل بشكل حاسم من أجل التوصل إلى حل عادل، والسماح للشعب الصحراوي بممارسة حقه في تقرير المصير.

٦٤ - السيدة تشالنجر (أنتيغوا وبربودا): قالت إن أنتيغوا وبربودا تدعم العملية السياسية الجارية تحت الرعاية الحصرية للأمين العام ومبعوثه الشخصي والرامية إلى التوصل إلى حل سياسي مقبول من الطرفين عن طريق التفاوض للنزاع الإقليمي حول الصحراء يقوم على الواقعية وروح التسوية. وفي ضوء ذلك، قالت إن وفد بلادها يرحب باعتماد مجلس الأمن للقرار ٢٤١٤ (٢٠١٨).

٦٥ - السيد هيرميديا كاستيلو (نيكاراغوا): قال إن شعب الصحراء الغربية لا يزال ينتظر، بعد أربعين عاما، ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال، على الرغم من تأكيد المجتمع الدولي على ذلك الحق غير القابل للتصرف عاما بعد عام. ولذلك وجب التوصل إلى حل عادل ودائم لتلك الحالة الاستعمارية. وينبغي أن يكون لجميع الشعوب والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الحق في أن تصبح جزءا من المجتمع الدولي، وأن تتمتع بجميع الحقوق والمسؤوليات وتسهم في إيجاد عالم عادل في وئام مع أمنا الأرض.

٦٦ - وختم بالقول إن نيكاراغوا تؤيد مسيرة الشعب الصحراوي الطويلة نحو تقرير المصير والاستقلال، وأعرب عن الأمل في أن يقوم كل من المغرب والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بتسريع وتيرة المفاوضات والتوصل إلى حل يتيح للشعب الصحراوي ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥).

وأضاف أنه يسر وفد بلده وجود مشاركين من كلا الطرفين في الصحراء الغربية لتمثيلهما في الدورة الحالية للجنة.

٥٨ - وأردف قائلا إن مسألة الصحراء الغربية هي المسألة الوحيدة التي نوقشت في كل من اللجنة ومجلس الأمن. وأضاف أن من شأن إيفاد بعثة زائرة إلى المنطقة أن يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على أنه عندما يباشر مجلس الأمن، بصدد نزاع ما، الوظائف التي رسمت في الميثاق، فليس للجمعية العامة أن تقدم أية توصية في شأن هذا النزاع إلا إذا طلب ذلك منها مجلس الأمن.

٥٩ - السيدة فييس - بنيامين (سانت كيتس ونيفس): قالت إن بلدها يؤيد العملية السياسية التي تُجرىها الأمم المتحدة حصريا والرامية إلى التوصل إلى حل سياسي مقبول من الطرفين عن طريق التفاوض لمسألة الصحراء الغربية، وكذلك الجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي. وقالت إن مجلس الأمن يعترف، من خلاله اعتماده مؤخرا للقرار ٢٤١٤ (٢٠١٨) والقرارات التي سبقتها، بالجهود الجادة والصادقة التي يبذلها المغرب لحل النزاع، وهي مبادرته للحكم الذاتي. وذكرت أن سانت كيتس ونيفس تؤيد المبادرة باعتبارها أساسا لإنهاء نزاع طال أمده، وضمان تبوء السكان لوضعهم ودورهم دون تمييز أو إقصاء من هيئات ومؤسسات المنطقة. ٦٠ - السيد ميكونن (إثيوبيا): قال إنه على الرغم من أن اللجنة قامت بدور حاسم في تحقيق الاستقلال لأكثر من ٨٠ مستعمرة سابقة، لا يزال هناك ١٧ إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي؛ ولذلك فإنه من اللازم التعجيل بتنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار.

٦١ - وتابع قائلا إن الصحراء الغربية هي الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي الوحيد المتبقي في القارة الأفريقية. وأعرب عن أمل وفد بلده، إذ شجعه التعاون الوثيق الذي أبداه كلا الطرفين، في أن يؤدي انخراط المبعوث الشخصي الجديد مع الطرفين في المنطقة إلى إعادة تنشيط عملية السلام. وقال إن إثيوبيا لا زالت تدعم التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين للنزاع يسمح بتقرير المصير لشعب الصحراء الغربية ويتمشى ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

٦٢ - السيد ريس هيرنانديز (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن وفد بلده يؤيد الحق في تقرير المصير لجميع الشعوب الرازحة تحت نير الاستعمار أو الاحتلال الأجنبي. وفيما يخص الصحراء الغربية، أعرب عن الأمل في أن يساعد الأمين العام ومبعوثه الشخصي على

البوليساريو والمغرب قبلا في ١٩٨٨ بخطة للتسوية تنص على إجراء استفتاء، إلا أن الاستفتاء لم يحدث بعد.

٧١ - وأضافت أن تحديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لمدة قصيرة من ستة أشهر وتأكيد مجلس الأمن على استئناف المفاوضات بين الطرفين دون شروط مسبقة وبمحسن نية بعث رسالة واضحة. وأشارت إلى أن بليز أثنت على العمل الذي يقوم به المبعوث الشخصي، وأعربت عن الأمل في أن يقوم مجلس الأمن بتقاسم الدعم الكامل له في مساعي الرامية إلى إعادة إطلاق عملية المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم لإنهاء استعمار الصحراء الغربية. وتأمل بليز أيضا أن تقوم الجمعية العامة عما قريب بتحديد موعد لإجراء الاستفتاء.

٧٢ - السيدة رودريغيس كامبخو (كوبا): قالت إنه رغم ما يُبذل من جهود متواصلة، لم يجز أي تقدم في البحث عن حل فعال لنزاع الصحراء الغربية، التي ظلت في طريق مسدود لمدة ٤٠ عاما. وقالت إن كوبا تؤيد حق الصحراء الغربية في تقرير المصير، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي. ووجهت الانتباه إلى القرار الذي اعتمدته رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، والذي دعا الدولتين العضوين إلى الدخول في محادثات مباشرة تيسرها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بهدف إجراء استفتاء حر ونزيه لشعب الصحراء الغربية. وأعربت عن أمل وفد بلدها في أن تنفذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

٧٣ - وتابعت قائلة إن كوبا ما فتئت تقدم، منذ عام ١٩٧٦، دعما متواصلًا للشعب الصحراوي. كما أن الكنائس الطبية الكويتية عملت في مخيمات اللاجئين في شمال أفريقيا. وفي عام ٢٠١٧، كان ١١٠ طالب من الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية يتابعون دراستهم في الجامعات الكويتية؛ وتخرج ٢٢ طالبا صحراويا من الجامعات الكويتية خلال السنة الدراسية ٢٠١٦-٢٠١٧. وقُدمت لهم ٤٣ منحة دراسية للسنة الدراسية ٢٠١٨-٢٠١٩. ومنذ عام ١٩٧٦، تخرج ما مجموعه ٢٨٧٦ طالبا صحراويا من الجامعات الكويتية. وختمت بالقول إن كوبا تقف وقفة تضامن مع الشعب الصحراوي في كفاحه من أجل ممارسة حقوقه المشروعة، وستواصل دعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل عادل ودائم لمسألة الصحراء الغربية.

٧٤ - السيد مغوبوزي (مراقب عن جنوب أفريقيا): قال إن تضامن بلده الطويل الأمد مع شعب الصحراء الغربية نابع من تاريخه

٦٧ - السيد هوسيب (المراقب عن ناميبيا): قال إن الحالة الأمنية المتوترة في المنطقة تعوق الجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين من شأنه أن يسمح لشعب الصحراء الغربية بتقرير مستقبله الخاص به. وأضاف أن ناميبيا تشعر ببالغ القلق إزاء خفض ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية من سنة إلى ستة أشهر على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ٢٤١٤ (٢٠١٨). وقال إنه يجب على الأمم المتحدة أن تواصل قيادة عملية التفاوض بدعم كامل من الاتحاد الأفريقي حتى تصل إلى نهايتها الطبيعية، التي من غير المرجح على ما يبدو أن تحدث خلال فترة الستة أشهر.

٦٨ - واستطرد قائلا إن استمرار حرمان شعب الصحراء الغربية من الحق في تقرير المصير، فضلا عن الاستمرار في استغلال موارده الطبيعية والجمود السياسي المستمر، تشكل تحديا لمبادئ الأمم المتحدة ومصادقيتها. وقال إن خطة عام ١٩٩١ لتسوية مسألة الصحراء الغربية التي قدمها الأمين العام بشأن إجراء استفتاء في الصحراء الغربية يجب أن تنفذ دون شروط ودون مزيد من التأخير، بالنظر إلى أن الحالة الراهنة تحرم شعب الصحراء الغربية من الحق في الحفاظ على السلام، والاستقرار، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والسلامة الإقليمية.

٦٩ - السيدة يونغ (المراقبة عن بليز): قالت إن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي تمثل تذكيرا بالأعمال غير المنجزة. وقالت إن هذه الأقاليم جزء لا يتجزأ من المنطقة وإن العديد منها يتمتع، على الرغم من وضعها السياسي الحالي، بصفة عضو منتسب في الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي.

٧٠ - وتابعت قائلة إنه بالنظر إلى أن الصحراء الغربية إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي مُسجل باعتباره مسألة من مسائل إنهاء الاستعمار وفقا للفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة، فإن الجمعية العامة مسؤولة مسؤولية كاملة عن كفالة إنهاء استعمار الإقليم من خلال التعبير الحر عن الإرادة السيادية للشعب الصحراوي عن طريق إجراء استفتاء لتقرير المصير يُعقد تحت رعاية الأمم المتحدة. وأضافت أن شعب الصحراء الغربية له حق غير قابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، الذي يشكل الأساس لإنهاء الاستعمار في الإقليم، وجميع القرارات اللاحقة. وعلى الرغم من أن جبهة

ذاته في النضال ضد الفصل العنصري ومن إيمانه الراسخ بالحق في تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي أو الاستعماري. وأضاف أن الصحراء الغربية تظل آخر مستعمرة في القارة الأفريقية، وذلك رغم أن الجمعية العامة دأبت على الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال. وقال إن حقيقة أن جيلا كاملا من المولودين في مخيمات اللاجئين لم يسبق له أبدا أن عاش الحرية هو إدانة قوية للمجتمع الدولي.

٧٥ - وتابع قائلاً إن جنوب أفريقيا تدعم جميع الذين يحاربون من أجل إنهاء الاستعمار والاستقلال وتأسيس دولتهم والتمتع الكامل بحقوق الإنسان. ولذلك يجب التوصل من خلال تعددية الأطراف إلى وضع سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين من شأنه أن يتيح تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية، وذلك وفقا للقانون الدولي، وبمشاركة كاملة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ويجب على أي حل سياسي أن يحترم القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وبخاصة مبدأ حرمة الحدود الموروثة عن الحقبة الاستعمارية في أفريقيا. ويجب احترام القانون الدولي الإنساني وتقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين الصحراويين بصورة قابلة للتنبؤ ومستدامة ومناسبة التوقيت. ويجب كذلك احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، لا سيما الحق في حرية تكوين الجمعيات والتجمع والتنقل والتعبير. ويجب على الدول أن توقف الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية للصحراء الغربية في الأراضي المحتلة بصورة غير قانونية، ويجب تثبيط الشركات الأجنبية عن الانخراط في ذلك.

٧٦ - وذكر أنه يجب إعادة إطلاق عملية التفاوض بين المغرب والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بهدف التوصل إلى حل دائم، بما يتفق مع قرارات الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ذات الصلة. وذكر أن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ستعقد مؤتمرا دوليا بشأن التضامن مع الشعب الصحراوي بالتعاون مع شركائها في القارة الأفريقية والمجتمع الدولي على نطاق أوسع. وستواصل جنوب أفريقيا تعزيز مشاركتها الدبلوماسية الثنائية مع كل من الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية والمغرب بغية إيجاد حل سلمي دائم تمشيا مع خارطة الطريق التي وضعها الاتحاد الأفريقي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما تعهدت بتوفير ملاجئ الطوارئ، والتغذية، والرعاية الطبية، والتعليم، وحماية الطفل في مخيمات اللاجئين في الصحراء الغربية.

رفعت الجلسة الساعة ٣:٠٥ .